

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/3/Rev.1

18 July 2007

ORIGINAL: ARABIC



المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

02 AUG 2007

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

تقرير

اجتماع فريق الخبراء حول مناقشة إطار إقليمي يساعد على إدماج التحولات
الديمografية في خطط وبرامج التنمية
عمان، ٤-٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

موجز

بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظم فريق السكان والسياسة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان في المملكة الأردنية الهاشمية اجتماعاً لفريق خبراء يهدف إلى مناقشة إطار إقليمي يساعد على إدماج التحولات الديمografية في خطط وبرامج التنمية في الدول العربية، وذلك في عمان، يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وتحور الاجتماع حول مناقشة الإطار الاسترشادي الذي أعدته الإسكوا ويشمل الخطوات الأساسية في عملية التكامل بين التحول الديمografي وعملية التنمية. وقد حدد هذا الإطار موضوعاً للاتجاه في ضوء الأهمية التي تكتسبها التحولات الديمografية المرتبطة في المنطقة العربية، وبغية تعظيم العوائد الاقتصادية التي سنتتيحها هذه التحولات وتعزيز فرص تحقيق العدالة الاجتماعية بما يكفل تحسين نوعية حياة الإنسان وعدم الإخلال بالغايات الأساسية للتنمية.

واختتم الاجتماع بالتأكيد على ضرورة استمرار الإسكوا في عملها الرئيسي في مجال استيعاب التحول الديمografي واستشراف تبعات هذا التحول، وتوفير الشروط الداعمة لعملية الاستيعاب، من ترويج للمفاهيم، وتدريب على الطرق القياسية، وبناء القدرات الوطنية، بما يضمن عدم إضاعة الفرصة التي تتيحها التحولات الديمografية في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم الأهداف التي وضعتها المؤتمرات الدولية، وعلى وجه الخصوص الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لأهم القضايا التي نوقشت في الاجتماع بالإضافة إلى التوصيات التي تقدم بها المشاركون في الاجتماع من أجل اتباع الإطار الاسترشادي.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣	٣-١	مقدمة.....
٣	٨-٤	أولاً- التوصيات
٤	٥	ألف- الجوانب النظرية
٤	٦	باء- الطرق والنماذج القياسية العامة
٥	٧	جيم- النموذج المقترن
٥	٨	DAL - عملية الدمج
٦	٢٨-٩	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
٦	١٤-١٠	ألف- استراتيجية تكامل السكان مع التنمية من منظور الإسکوا
٨	٢٥-١٥	باء- التحولات الديمografية وطرق تكاملها مع عملية تخطيط وصياغة برامج التنمية في المنطقة العربية
١٠	٢٧-٢٦	جيم- حلقات نقاش لإثراء النموذج المقترن لتكامل المتغيرات السكانية مع تخطيط التنمية
١١	٢٨	DAL - المدخلات الرئيسية للمشاركون
١٢	٣٢-٢٩	ثالثاً- تنظيم الاجتماع
١٢	٢٩	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
١٢	٣١-٣٠	باء- الافتتاح
١٣	٣٢	جيم- الحضور
١٤		المرفق- قائمة المشاركون

مقدمة

١- بدعم مالي مقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظم فريق السكان والسياسة الاجتماعية التابع لشبعة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان في المملكة الأردنية الهاشمية وبرعاية وزيرة التخطيط والتعاون الدولي السيدة سهير العلي، اجتماعاً لفريق خبراء يهدف إلى مناقشة إطار إقليمي يساعد على إدماج التحولات الديمografية في خطط وبرامج التنمية في الدول العربية، وذلك في عمان يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢- ويأتي انعقاد هذا الاجتماع استكمالاً لنشاطات الإسكوا في مجال استيعاب التحول الديمografي واستشعار تبعات هذا التحول، وتوفير الشروط الداعمة لهذا الاستيعاب على الصعيد الإقليمي العربي، وذلك من خلال ترويج المفاهيم، وتوفير المناهج والطرق التي تساعد على تحقيق التكامل بين التحولات الديمografية وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن عدم إضاعة الفرصة التي تتيحها هذه التحولات في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم الأهداف التي وضعتها المؤتمرات الدولية، وعلى وجه الخصوص الأهداف الإنمائية للألفية. ويستمد الموضوع أهميته من حقيقة أن هناك تغيرات متوقعة في الهيكل العمري للسكان ينبغي التهيؤ لها، ووضع الاستراتيجيات لاستيعاب التحديات المترتبة عليها، والاستفادة من الفرص التي تتيحها. كما يستمد أهميته من أن العناية بالسكان وتحسين نوعية حياتهم بعض النظر عن أعدادهم تضمن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، ومن أن إدماج القضايا الكمية والنوعية للسكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يضمن تحقيق أهداف إنمائية أساسية متمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣- ويهدف هذا الاجتماع إلى الاستفادة من الخبرات العربية في المجال الأكاديمي والمجال التخططي العملي ومن الخبراء العاملين في مجال التنمية ومتطلباتها الفنية والقياسية، والاستئناس بأرائهم حول الجوانب الرئيسية لمسألة إدماج قضايا السكان في عملية التنمية وهي: الجانب النظري، والجانب التطبيقي، وتجارب دول أخرى في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:

(أ) التأكيد على الدور الداعم الذي توفره النماذج القياسية المعاصرة في الإعداد لاستراتيجيات التنمية الوطنية، وفي إعادة صياغة السياسات الاجتماعية والسكانية، وذلك في ضوء التغيرات الديمografية المرتقبة؛

(ب) الوصول إلى إطار استرشادي يشمل الخطوات الرئيسية والمتطلبات الأساسية المتعلقة بإدماج التغيرات الديمografية في عملية التنمية؛

(ج) تقديم المقترنات البناءة بشأن المتطلبات والشروط التي يجب توفرها كي تتمكن الإسكوا من المساهمة في الإسراع بعملية التكامل، وتوفير التدريب اللازم لإجراء التحليل الديمografي، وتعزيز القدرات الوطنية.

أولاً- التوصيات

٤- جرى توزيع المشاركين إلى أربع مجموعات بحسب خلفياتهم العلمية وخبراتهم العملية، لمناقشة المبادئ والمكونات الأساسية لدراسة معروضة على الاجتماع بعنوان "التحولات الديمografية وطرق تكاملها مع عملية تخطيط وصياغة برامج التنمية في المنطقة العربية". وقد وضعت كل مجموعة عدداً من

التوصيات تهدف إلى إثراء الدراسة من حيث الجوانب النظرية، والطرق ، النماذج القياسية العامة، والنموذج المقترن، وعملية الدمج، وذلك من أجل تحديد أفضل السبل التي تحقق تكامل عملية التحول الديمغرافي مع عملية التخطيط للتنمية. وفي ما يلي أهم ما صدر عن مجموعات النقاش من ملاحظات موزعة وفقاً للجوانب المذكورة آنفاً.

ألف- الجوانب النظرية

٥- جاءت توصيات مجموعة العمل الأولى حول دور الأسس النظرية التي تتضمنها الدراسة في تشكيل القناعات الالزامـة لـدى متـخذـي القرـار بـشـأن تـبني إطار اـسـترـاتـيجـي عام يـسـتوـعـبـ التـغـيرـاتـ الـبـنيـوـيـةـ فيـ هيـكلـ السـكـانـ،ـ كماـ يـليـ:

(أ) الإسهام في تحليل الجوانب النظرية التي انبـقـتـ عن تـجـارـبـ عـلـمـيـةـ ذاتـ مرـدـودـ قـيـاسـيـ،ـ وخاصةـ تـلـكـ التيـ تـمـتـ صـيـاغـتهاـ فيـ ضـوءـ تـجـارـبـ بـلـادـ شـرـقـ آـسـياـ.ـ فـهـذـهـ التـجـارـبـ أـصـبـحـتـ تـشـكـلـ الأـسـاسـ الـمـنـطـقـيـ لـنهـجـ إـنـمـائـيـ جـدـيدـ يـعـتـدـ فيـ مـدـخـلـاتـهـ عـلـىـ تـوـظـيفـ التـحـولـ الـدـيمـغـرـافـيـ فـيـ تـعـزـيزـ النـاتـجـ الـمـحـطـيـ الـإـجمـالـيـ مـنـ جـهـةـ،ـ وـفـيـ تـشـمـلـ عـوـائـدـ هـذـاـ التـحـولـ فـيـ مـجـالـ تـنـمـيـةـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـتـوـفـيرـ رـأـسـ الـمـالـ الـبـشـرـيـ الـذـيـ أـصـبـحـ فـيـمـاـ بـعـدـ أـحـدـ الشـروـطـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـتـهـيـؤـ لـاستـيعـابـ النـافـذـةـ الـدـيمـغـرـافـيـةـ وـتـحـويلـهـاـ إـلـىـ فـرـصـةـ لـتـنـمـيـةـ اـقـتصـادـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ مـتـواـزـيـةـ؛ـ

(ب) إـدـرـاجـ النـافـذـةـ الـدـيمـغـرـافـيـةـ ضـمـنـ مـفـهـومـ وـاسـعـ لـلـتـكـامـلـ تـنـضـوـيـ تـحـتـهـ الـعـلـاقـةـ الـمـتـبـالـلةـ بـيـنـ السـكـانـ وـالـتـنـمـيـةـ،ـ وـذـلـكـ بـمـوجـبـ مـرـاحـلـ رـئـيـسـيـةـ تـنـطـلـقـ مـنـ حـيـثـ الـمـبـداـ مـعـ اـنـطـلـاقـ مـعـدـلـاتـ الـخـصـوبـةـ بـالـانـخـفـاضـ وـحـسـبـ مـسـتـوـيـاتـ وـأـنـمـاطـ مـخـلـقـةـ لـاتـجـاهـاتـ الـخـصـوبـةـ فـيـ الـبـلـادـ الـعـرـبـيـةـ،ـ إـذـ أـنـ تـبـنيـ الـمـفـهـومـ الـوـاسـعـ لـلـتـكـامـلـ بـسـاعـدـ عـلـىـ رـبـطـ مـدـخـلـاتـ وـمـخـرـجـاتـ التـحـولـ الـدـيمـغـرـافـيـ بـعـمـلـيـةـ التـخـطـيطـ لـلـتـنـمـيـةـ،ـ وـذـلـكـ فـيـ إـطـارـ فـلـسـفـيـ وـرـؤـيـةـ اـسـترـاتـيجـيـةـ إـنـمـائـيـةـ تـدـعـمـ أـهـمـيـةـ التـعـجـيلـ فـيـ التـحـولـ الـدـيمـغـرـافـيـ مـنـ خـلـلـ اـعـتـمـادـ مـبـداـ التـواـزنـ بـيـنـ الـأـوـلـويـاتـ الـمـادـيـةـ وـالـبـشـرـيـةـ وـكـمـاـ يـمـلـيـهـ إـلـيـهـ إـطـارـ الـفـكـرـيـ لـلـمـؤـنـتـرـ الـدـولـيـ لـلـسـكـانـ وـالـتـنـمـيـةـ،ـ الـمـنـعـقـدـ فـيـ الـقـاهـرـةـ فـيـ عـامـ ١٩٩٤ـ؛ـ

(ج) الـاسـنـاعـةـ بـالـأـدـبـيـاتـ الـحـدـيـثـةـ وـبـأـسـلـوبـ الـمـقـارـنـاتـ الـدـولـيـةـ لـلـكـشـفـ عـنـ الـعـوـامـلـ الـفـاعـلـةـ الـتـيـ يـجـبـ تـسـلـيـطـ الضـوءـ عـلـيـهـ عـنـ اـتـبـاعـ نـهـجـ التـكـامـلـ عـلـىـ صـعـيـدـ الـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ وـخـاصـةـ تـلـكـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـتـنـمـيـةـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـتـكـوـينـ رـأـسـ الـمـالـ الـبـشـرـيـ،ـ وـالـشـروـطـ الـتـيـ يـجـبـ توـفـرـهـاـ لـتـهـيـؤـهـاـ لـتـهـيـئـةـ الـمـنـاخـ الـمـنـاسـبـ لـلـتـطـورـ الـاـقـتصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ فـيـ الـوـاقـعـ الـعـرـبـيـ،ـ وـالـانتـبـاهـ إـلـىـ الـعـوـامـلـ الـمـعـيـقـةـ لـلـتـنـمـيـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ حـيـثـ لـدـىـ كـلـ بـلـدـ عـربـيـ خـصـائـصـ يـجـبـ أـخـذـهـاـ فـيـ الـاعـتـارـ.

باء- الطرق والنماذج القياسية العامة

٦- وجـاءـتـ تـوـصـيـاتـ مـجـمـوعـةـ الـعـلـمـ الثـانـيـةـ حـوـلـ كـفـاـيـةـ الـنـمـاذـجـ الـقـيـاسـيـةـ الـعـامـةـ الـتـيـ اـسـتـدـتـ إـلـيـهـ الـدـرـاسـةـ فـيـ تـوـضـيـحـ طـرـقـ وـمـنـهـجـيـاتـ الـإـسـقـاطـاتـ الـسـكـانـيـةـ وـكـيـفـيـةـ اـتـخـاذـهـاـ كـمـدـخـلـ لـلـتـكـامـلـ بـيـنـ الـمـتـغـرـيـاتـ الـسـكـانـيـةـ وـالـعـمـلـيـةـ الـإـنـمـائـيـةـ لـدـىـ صـانـعـيـ الـقـرـارـ،ـ كـمـاـ يـليـ:

(أ) أهمية مراجعة نماذج قياسية إضافية تتميز بقابليتها المتناهية في استيعاب عدد كبير من المتغيرات التي تسمح بوضع توقعات اقتصادية مختلفة في ضوء التغيرات الديمografية المرتقبة؛

(ب) اقتراح إضافة بعض دول الإنتاج المعاصرة التي يمكن أن تستوعب متغيرات مثل السكان والقوى العاملة والتعليم والتدريب، في ضوء سيناريوهات مختلفة للإنتاجية ومستويات مختلفة من التكنولوجيا، وتكون مرتبطة بمعدلات منخفضة للبطالة على غرار النماذج الحديثة المقترحة من قبل المراكز العلمية العالمية.

جيم- النموذج المقترح

-٧- واجعت توصيات مجموعة العمل الثالثة حول إيفاء الإطار المقترن في الدراسة بتعزيز قناعات متذبذبي القرار في إدراج التحولات الديمografية ضمن خطط وبرامج التنمية، والخطوات الازمة لكي يصبح النموذج المقترن في الدراسة نموذجاً يستعين به متذبذبو القرار، كما يلي:

(أ) ضرورة استشراف إمكانية ربط الإطار العام المقترن بالأهداف الإنمائية للألفية باعتبار أن التغيرات الديمografية لها أبعاد كمية ونوعية مرتبطة بتحقيق هذه الأهداف؛

(ب) التأكيد على قابلية تطبيق الإطار المقترن على المستوى الوطني مع العمل على تطويره باستمرار توافقاً مع نوعية البيانات المتوافرة لدى المخططين وصانعي القرار في دول المنطقة.

DAL - عملية الدمج

-٨- واجعت توصيات مجموعة العمل الرابعة حول مدى ملاءمة وكفاية التوصيات المقترنة في الدراسة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بتوفير التدريب على التحليل الديمografي لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإسقاطات والتباوت السكانية، للمساهمة في تطبيق النموذج المقترن والإسراع في عملية إدماج المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية، كما يلي:

(أ) السعي إلى تحقيق الانسجام ووحدة الرؤى في السياسات الخاصة بدعم عملية إدماج المتغيرات السكانية في خطط التنمية؛

(ب) تطوير النماذج الاقتصادية في الدول العربية وإسهامها في استيعاب الطاقات البشرية الداخلة في سوق العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب الذي يتماشى مع متطلبات سوق العمل وتوفير البيئة الداعمة للاستفادة القصوى من الهبة الديمografية بما يعكس إيجاباً على مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية والبشرية في المنطقة العربية، مع إعطاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تعرضاً مثل المرأة والشباب؛

(ج) دعوة الإسكوا إلىمواصلة عملها الريادي في مجال التحول الديمografي واستشعار تبعات هذا التحول، وتوفير الشروط الداعمة لاستيعاب هذا التحول على صعيد المنطقة العربية من ترويج للمفاهيم وتدريب على الطرق القياسية وبناء القدرات الوطنية، بما يضمن عدم إضاعة الفرصة التي تتيحها هذه التحولات في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم الأهداف التي وضعتها المؤتمرات الدولية، وعلى وجه الخصوص الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

٩- ضم جدول أعمال اجتماع فريق الخبراء أربع جلسات: قدمت في الجلسة الأولى عروض إلكترونية مرئية تلخص الجوانب الأساسية للعلاقة بين التحولات الديمغرافية والتنمية من منظور الإسکوا؛ وفي الجلسة الثانية جرى استعراض ومناقشة للمكونات الأساسية لورقة العمل الرئيسية المعروضة على الاجتماع بعنوان "التحولات الديمغرافية وطرق تكاملها مع عملية تخطيط وصياغة برامج التنمية في المنطقة العربية". وانطلاقاً من أهمية تبني النهج العلمي القائم على تعدد التخصصات، جرى في الجلسة الثالثة توزيع المشاركين إلى أربع حلقات نقاش بحسب خبرتهم لإثراء المكونات الأساسية للدراسة المشار إليها وإبداء الرأي بالجوانب النظرية والنماذج القياسية، وواقعية النموذج المقترن ومدى كفائه في صياغة سياسات اجتماعية وسكانية متكاملة في المنطقة العربية. وفي الجلسة الرابعة قدم عرض لنتائج حلقات النقاش وخلاصة لأهم المقترنات.

الف- استراتيجية تكامل السكان مع التنمية من منظور الإسکوا

١- تجربة الإسکوا في مجال تكامل القضايا والمتغيرات السكانية مع عملية التخطيط للتنمية

١٠- قدمت السيدة بتول شكورى، رئيسة فريق السكان والسياسات الاجتماعية في الإسکوا، عرضاً مرتئياً بعنوان "تجربة الإسکوا في مجال تكامل القضايا والمتغيرات السكانية مع عملية التخطيط للتنمية" أوضحت فيه الإطار العام لمفهوم التكامل والدور الريادي للإسکوا في تبني أجندة خاصة ترتبط بمراقبة التحولات البنوية التي تفرزها مراحل التنمية المختلفة في المنطقة. ويتسم هذا النهج بالتركيز على قضايا مستجدة تفرزها ديناميكية العلاقة بين السكان والتنمية، كما يعتمد على استشراف الأبعاد التي تفرزها هذه الديناميكية على البنية العمرية للسكان، والعمل على التوعية المسبقة بالتحديات والفرص التي تفرضها هذه التحولات، وإعداد البرامج الإقليمية لبناء القدرات الوطنية والتدريب.

١١- وقسمت تطور عمل الإسکوا في مجال تكامل قضايا السكان مع التنمية إلى ثلاثة مراحل: في المرحلة الأولى شكلت الخلية الفكرية لكل من مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان (بوخارست، ١٩٧٤) والمحفل الدولي المعنى بالسياسات السكانية في التخطيط الإنمائي (المكسيك، ١٩٨٧) الإطار العام لعمل الإسکوا، فركزت على إبراء التقديرات الديمغرافية والإسقاطات السكانية لبلدان المنطقة بهدف تعزيز الجانب الكمي للسكان، ونشر البيانات الديمغرافية وجعلها مدخلاً أساسياً في أيدي المخططين يتم من خلاله تحديد الأهداف الديمغرافية؛ وانتسمت المرحلة الثانية بتبني نهج جديد يؤكّد العلاقة المتبادلة بين قضايا السكان والتنمية ويركز على تلبية حاجات الأفراد باعتبار الإنسان هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، وذلك انسجاماً مع فلسفة وأهداف خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) الذي شكلت خلفيته الفكرية الإطار العام لبرنامج عمل الإسکوا. فأبرزت في هذه المرحلة أهمية دمج قضايا السكان في عملية التنمية من خلال وضع وإقرار سياسات وطنية على الصعيد الكلي غايتها الرئيسية تحقيق أهداف على صعيد الفرد والعائلة، انطلاقاً من أن التنمية أصبحت عملية متكاملة ومتزامنة مع النمو الاقتصادي وتستهدف تحسين نوعية حياة الإنسان. واعتبرت الإسکوا أن إدماج القضايا السكانية مع التنمية من خلال صياغة سياسات متكاملة تستهدف تحسين حياة الإنسان مسألة استراتيجية تقتضيها الظروف الحالية للتنمية. فاستمرار غياب السياسات المتكاملة التي تضمن قيام توازن بين الأبعاد المادية والإنسانية للتنمية استدعى أن تكثف الإسکوا جهودها

للترويج لأهمية تبني السياسات المتكاملة وتجاوز الاستراتيجيات السابقة التي اعتمدت الفصل بين مكونات التنمية. وانسجاماً مع هذه المبادئ، أولت الإسکوا مسألة السياسات السكانية أهمية أساسية، وذلك من خلال تشجيع البلدان وتمكينها من تنفيذ برامج عمل المؤتمرات الدولية للسكان، ومن خلال اتباع سياسات وبرامج مناسبة.

١٢ - أما المرحلة الثالثة لتطور عمل الإسکوا في مجال تكامل قضايا السكان والتنمية فشهدت تنفيذ مشروع الإسکوا الجديد لإعادة صياغة السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، بما يتلائم والمنظور الإنمائي القائم على مفهوم التنمية العادلة القاضي باعتبار التوزيع العادل لثمار التنمية حقاً من حقوق الإنسان، ودمج تحولات الهيكل العمري للسكان مشروعًا استراتيجياً يساهم في رفع وتيرة التنمية الاجتماعية وفي تنمية الموارد البشرية. وجرى التركيز على أهمية الانتقال من المفهوم الجزئي للتكميل، أي تكامل مدخلات التحول الديمغرافية، إلى المفهوم الواسع الذي يشمل تكامل مخرجات هذا التحول مع التنمية، ويتمنى في ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، بما يتيح زيادة الأدخار والاستثمار، وخاصة في الصحة والتعليم. فالانخفاض المتوقع للخصوصية بالتزامن مع انخفاض عدد السكان المعالين أو النمو البطيء لفئة كبار السن يؤدي إلى نمو في متوسط دخل الفرد، وبالتالي ظهور "الهة الديمغرافية" في عدد من الدول في أوقات متقارنة. وبما أن المدة المتاحة للحصول على هذه العوائد قصيرة الأمد بطبعتها، ونظراً إلى أن انخفاض الخصوصية سوف يؤدي إلى رفع معدلات الإعالة مجدداً، فإن فعالية هذه الهرة الديمغرافية مشروطة بعقلانية وحسن استخدام النماذج القياسية التي تساعد على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تضمن الاستفادة من هذه الفرصة وتجعل منها نهجاً إإنمائياً مدخلاً للتغيرات الديمغرافية.

٢ - الترابط بين قضايا السكان والتنمية: مناقشات بهدف تصميم نموذج

١٣ - قدم السيد فرانسوا فرح، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسکوا، عرضاً بعنوان "الترابط بين قضايا السكان والتنمية" أوضح فيه العلاقة بين قضايا السكان والتنمية وبالذات العلاقة بين السكان والفقر على المستويين الكلي والجزئي، مشيراً إلى الدور الذي تلعبه العوامل الديمغرافية في التخفيف من الفقر على صعيد الأسرة والعائلة، إذ أن معدلات الخصوصية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية والنمو الاقتصادي، اطلاقاً من مسلمة تعتبر أن ديناميكية السكان والصحة الإنجابية تساهُم في إحداث نافذة ديمغرافية، وذلك عند انخفاض معدلات الخصوصية وارتفاع معدلات الأدخار.

١٤ - وأوضح أن العلاقة بين السكان والتنمية متعددة الأبعاد وتعمل في مجموعة معقدة من الاتجاهات، وأن دمج الجوانب السكانية الكمية والنوعية في عملية التنمية مدخل رئيسي يساهم في التخفيف من حدة الفوارق الداخلية والعلمية والصحية. وأشار إلى أن التغيير في هيكل السكان يرتبط بالمعايير في الأداء الاقتصادي وتحسين مستويات الصحة والتعليم وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، مما يؤدي أحياناً إلى الحد من الفقر. فتأثير العوامل الديمغرافية والسكانية على الحد من الفقر يتوقف على مستوى التنمية في البلد والسياسة التي يتبعها. وتعتمد العلاقة بين التنمية والسكان على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين الاستفادة منها لتبني سياسات متكاملة للحد من مسببات الفقر، لأن عملية رسم سياسات اقتصادية اجتماعية من شأنها ضمان بلوغ أهداف قرية المدى مثل تمكين القراء، وذلك عبر إتاحة خدمات نوعية في التعليم والصحة للجميع. وفي ختام العرض جرى التأكيد على ضرورة اعتماد معايير محددة لعقب عملية التكامل بين التنمية والسكان وتحديد كيفية إدارتها.

باء- التحولات الديمografية وطرق تكاملها مع عملية تخطيط وصياغة برامج التنمية في المنطقة العربية

١٥- شكلت الدراسة التي أعدها للإسکوا السيد أيمن زهري، الخبير في الدراسات السكانية، بعنوان "التحولات الديمografية وطرق تكاملها مع عملية تخطيط وصياغة برامج التنمية في المنطقة العربية" ورقة العمل الرئيسية للاجتماع. وقد اعتمد في إعدادها على شواهد عملية متمثلة في تجارب بلدان جنوب شرق آسيا، وألقى الضوء على مقتضيات التنفيذ وأهمية النهوض بالبيئة المؤسسية الداعمة. وجاءت المكونات الأساسية للدراسة كالتالي:

١- مفهوم التكامل والآلياته

١٦- إن التطبيق العملي لتكامل المتغيرات السكانية مع عملية التنمية يواجه عدة معوقات في دول المنطقة العربية، وأهمها: عدم توفر نموذج متكامل قابل للتطبيق، وعدم كفاية البيانات والمؤشرات السكانية، بالإضافة إلى نقص الخبرة الفنية اللازمة لوضع تقدير مستقبلي لأعداد السكان وفقاً لنوع والعمر بما يوفر المعلومات اللازمة للمخططين الاقتصاديين والاجتماعيين لإدماج المتغيرات السكانية في خطط التنمية.

١٧- ويستد تطور العلاقة بين قضايا السكان والتنمية على قدرة الاقتصاد الوطني على الاستفادة من الزيادة السكانية من خلال توفير فرص عمل منتجة، وذلك عن طريق إحداث التغييرات الهيكلية الملائمة لاستيعاب هذه الزيادة بصورة إيجابية.

١٨- ويؤدي التباين الواضح في تعريف التكامل ومفهومه إلى إحداث ارتباك لدى مخططوي التنمية والعاملين في مجال السكان، مما يستوجب تعريف هذا المفهوم بصورة توضح المستويات التي يمكن من خلالها تطبيق التكامل، وهي كالتالي: (أ) المستوى الكلي المتمثل في الأهداف الإنمائية والنماذج السلوكية وسياسات وبرامج التنمية، حيث بات واضحاً أن التخطيط الذي يضع في الاعتبار التداخل والتاثير المتبادل بين المتغيرات السكانية والاقتصادية هو الوسيلة المثلث لتحقيق الأهداف طويلة الأجل وتعظيم الاستفادة من رأس المال البشري في عملية التنمية المستدامة؛ (ب) المستوى القطاعي المتمثل في مجالات العمالة، والتعليم، والصحة، على سبيل المثال، إلا أن التخطيط القطاعي يتطلب المزيد من البيانات والمؤشرات من أجل صياغة الأهداف الخاصة بالقطاع المعنى؛ (ج) مستوى البرامج والمشروعات التي تشكل مجموعة فرعية من الأهداف الإنمائية العامة التي يتم وضعها تلبية لاحتياجات شريحة معينة من السكان؛ (د) مستوى القضايا المتشابكة حيث إن إدماج المتغيرات السكانية في العملية الإنمائية يتقاطع مع قضايا أساسية أخرى تشكل أوجهها مختلفة من خطة التنمية، مثل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والتوزيع الأمثل للثروة.

٢- نماذج التكامل والإسقاطات السكانية

١٩- تناول هذا الجزء من الدراسة الأنواع المختلفة من النماذج و المجالات استخدامها ومتطلبات بنائها. ويمكن تصنيف هذه النماذج المستخدمة وفق مجموعتين: النماذج البسيطة والنماذج المركبة. وأهم ما يميز النماذج البسيطة، احتواؤها على معادلة رياضية واحدة أو على مجموعة بسيطة من المعادلات الرياضية مثل العلاقة بين السكان والإنفاق، بالإضافة إلى سهولة تطبيقها من قبل واسعي السياسات وصانعي القرار. إلا أن هذه النماذج تظل قاصرة عن توضيح الصورة المستقبلية ما لم يتم ربطها بنماذج أخرى أكثر تعقيداً.

أما النماذج المركبة فتحتوي على العديد من النماذج البسيطة مثل إسقاطات السكان، والأسر المعيشية، والقوى العاملة، والتشغيل، والتعليم، والدخل، والاستهلاك، والإدخار، والصحة وغيرها.

٢٠ - وهناك ثلاثة متطلبات رئيسية لبناء النماذج التي تهدف إلى تكامل المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية، وهي البيانات والمعلومات، وتطبيقات الحاسوب المناسبة، والأفراد والتدريب. وحيث إن إسقاطات السكان تمثل الأساس الذي تبنى عليه مختلف الإسقاطات الأخرى مثل إسقاطات القوى العاملة والتعليم والدخل والإنفاق والاستثمار، فإن توفير البيانات الدقيقة من خلال التعداد العام للسكان حول معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية وتوزيع السكان وفقاً للمناطق والأقاليم يمثل نقطة الارتكاز في إنشاء النماذج. ومع التطور السريع في تقنيات الحاسوب، ظهر العديد من برامج الحاسوب الجاهزة التي يمكن لواضعي السياسات والبرامج استخدامها بعيداً عن التعقيدات التقنية التي سادت في الماضي. ويمثل العنصر البشري المؤهل الركيزة الأساسية في بناء النماذج واستخدامها في التخطيط ووضع السياسات، مما يتطلب التدريب على العديد من النواحي المرتبطة ببناء النماذج والتي من أهمها التخطيط والتنفيذ والمتتابعة، إضافة إلى التدريب المكثف حول إعداد إسقاطات السكان والتنمية، وإعداد البيانات والمعلومات اللازمة لذلك، والتدريب التقني على استخدام الحاسوب والبرامج المختلفة لمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات.

٣- الإسقاطات المتكاملة كمدخل لتكامل المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية

٢١ - تعد الإسقاطات المتكاملة مدخلاً هاماً يتم من خلاله الربط بين المتغيرات السكانية والعمليات الإنمائية. فتخطيط القوى العاملة، على سبيل المثال، يتم من خلال إدماج بعض النماذج الاقتصادية التي تساعد على تقدير الطلب على الأيدي العاملة في ضوء المتغيرات السكانية وحجم السكان في سن العمل لفترات زمنية مقبلة. وتساهم نتائج الإسقاطات السكانية وإسقاطات التنمية في مساعدة واضعي السياسات على استشراف المستقبل ووضع الخطط والسياسات الرامية إلى تعظيم الاستفادة من المعطيات الديمografية في تخطيط التنمية والاستفادة من الفرصة التي تتيحها النافذة الديمografية. وتشمل هذه الإسقاطات: السكان، والأسر المعيشية، والقيد الدراسي، والقوى العاملة (العرض والطلب)، والدخل، والاستهلاك والإدخار للأسر المعيشية، والاستهلاك الحكومي والاستثمار في مجالات التعليم والصحة والإسكان.

٤- العالم العربي والحاجة إلى تكامل المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية

٢٢ - على الرغم من الدعوات المتكررة إلى تحقيق التكامل بين المتغيرات السكانية والتنمية واهتمام المنظمات الدولية والإقليمية بهذا الموضوع، إلا أن ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع في المنطقة العربية لا يوازي أهمية هذه المسألة. ولتبين أهمية تحقيق التكامل بالنسبة إلى المنطقة العربية، تضمنت الدراسة عرضاً موجزاً لتطور سكان المنطقة والتوقعات المستقبلية في هذا المجال، حيث بدأت بعض الدول التقدم بخطى سريعة نحو المراحل الأخيرة من عملية التحول الديمografي، بينما لا تزال دول عربية أخرى أقل نمواً في أوائل مراحل هذه العملية.

٢٣ - واعتمدت الدراسة على تجربة دول جنوب شرق آسيا كنموذج ناجح في الاستفادة من العنصر البشري من أجل التنمية، حيث التزمت هذه الدول بتطوير رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالمية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، مما دفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وسرّع الخروج من دائرة الفقر.

٥- نحو نموذج مقترن للتكمال

٢٤- إن أي نموذج يهدف إلى تحقيق التكامل بين المتغيرات السكانية وخطط التنمية، لا بد أن يكون مدخله الأساسي إسقاطات السكان، من خلال توفير بيانات ومعلومات حول أعداد السكان المتوقعة في المستقبل. وينطوي النموذج المقترن على النماذج الفرعية التالية: نموذج إسقاطات السكان (النموذج الديمغرافي)، ونموذج إسقاطات الأسر المعيشية، ونموذج إسقاطات القيد الدراسي (التعليم)، ونموذج إسقاطاتقوى العاملة والتشغيل.

٢٥- وشددت الدراسة على ضرورة تبني نماذج واقعية قابلة للاستخدام، وأهمية إنشاء كيان مؤسسي للتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتكامل بين المتغيرات السكانية والخطط الإنمائية لإعداد وتطوير ومتابعة تنفيذ النماذج المتكاملة. وقدرت مجموعة من التوصيات لتطبيق النموذج المقترن.

جيم- حلقات نقاش لإثراء النموذج المقترن للتكمال المتغيرات السكانية مع تحطيط التنمية

٢٦- إيماناً بأهمية تبني النهج العلمي القائم على تعدد التخصصات، تميز الاجتماع بتوزيع المشاركيين إلى أربع مجموعات وفقاً لاختصاص وخبرات كل منهم لمناقشة المكونات الأساسية للدراسة المشار إليها آنفاً وللإجابة على الأسئلة التالية:

(أ) هل تقي الأسس النظرية الواردة في الدراسة في تشكيل القناعات الازمة لدى متذبذبي القرار بشأن تبني إطار عام استراتيجي يستوعب التغيرات البنوية في هيكل السكان؟

(ب) هل يفي المسح الذي تتناوله الدراسة للمناهج القياسية في تشكيل القناعات الازمة لدى متذبذبي القرار بشأن تبني نموذج كمي يستوعب التغيرات البنوية في هيكل السكان؟

(ج) هل يؤدي النموذج المقترن في الدراسة إلى تعزيز قناعات متذبذبي القرار بإدراج التحولات الديمغرافية في خطط وبرامج التنمية؟

(د) هل تصلح التوصيات المقترنة كي تكون أساساً لسياسات وإجراءات يتبناها متذبذبو القرار لاستيعاب التحولات الديمغرافية والاستفادة من الفرص التي تتبعها؟ وهل تصلح المقترنات المتعلقة بتوفير التدريب على التحليل الديمغرافي للدول الأعضاء لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإسقاطات والتباوؤات السكانية؟

٢٧- ومن أبرز النقاط التي ركزت عليها المناقشات:

(أ) المجموعة الأولى: جرى بحث الأسس النظرية التي تشرح عملية التحول الديمغرافي وتحدد مخرجات هذه العملية وعلاقتها بدوره حياة الإنسان وسلوكه الاقتصادي في مجال الإدخار والاستثمار. وأكدت المجموعة على أهمية الإسهام في تناول الجوانب النظرية، وخاصة تلك التي تمت صياغتها في ضوء تجارب عملية لبلدان جنوب شرق آسيا حيث تمكنت هذه الدول من توظيف التحول الديمغرافي في

تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وفي تثمير عوائد هذا التحول في مجال تنمية الموارد البشرية وتهيئة رأس المال البشري الذي أصبح فيما بعد أحد الشروط الأساسية للتهيؤ لهذه الفرصة الديمغرافية؛

(ب) **المجموعة الثانية:** جرى التأكيد على ضرورة مراجعة نماذج قياسية إضافية تتميز بقابليتها المتاهية لاستيعاب عدد كبير من المتغيرات التي تسمح بإجراء توقعات اقتصادية مختلفة في ضوء التغيرات الديمغرافية المرتقبة، وعلى أهمية الاستعانة بدالة إنتاج محسنة يمكن أن تستوعب متغيرات مثل السكان وعرض القوى العاملة والتعليم والتدريب، في ضوء سيناريوهات مختلفة للإنتاجية ومستويات مختلفة من التكنولوجيا، وارتباطاً بمعدلات منخفضة للبطالة، وذلك على غرار الدول والنماذج الحديثة المقترحة من قبل المراكز العلمية العالمية؛

(ج) **المجموعة الثالثة:** جرى التأكيد على ضرورة اختبار النموذج المقترح على الصعيد الوطني، واستشراف إمكانية ربط الإطار العام المقترح بالأهداف الإنمائية للألفية، باعتبار أن التغيرات الديمغرافية لها أبعاد كمية ونوعية مرتبطة بتحقيق هذه الأهداف؛

(د) **المجموعة الرابعة:** أشى المشاركون في هذه المجموعة على التوصيات الواردة في ورقة العمل، وقدموا مقترنات ببناء بشأن المتطلبات والشروط التي يجب توفرها لكي تتمكن الإسکوا من ترجمة هذه التوصيات إلى برنامج عمل يسرع عملية التكامل ويوفر التدريب اللازم على إجراء التحليل الديمغرافي ويساهم في تعزيز القدرات الوطنية.

دال- المدخلات الرئيسية للمشاركون

٢٨- أشى المشاركون على جهود الإسکوا في مجال استشراف التغيرات الديمغرافية وأبعادها وبناتها الإيجابية على عملية التنمية، وركزوا بشكل خاص على ما تتطوّي عليه الهيئة الديمغرافية من مردود اقتصادي واجتماعي. وأملوا في أن تستفيد المنطقة من النافذة الديمغرافية المرتقبة عبر تحويلها إلى فرصة من خلال تحقيق التكامل بين مخرجاتها وبين عملية التنمية وإعداد البرامج. ويمكن حصر أهم القضايا الأساسية التي أثيرت في الاجتماع بما يلي:

(أ) ضرورة وضوح الرؤية الديمغرافية لدى المخططين ومتخذي القرار، وخاصة في ما يتعلق بمفهوم التكامل ونطاقه. فالتنمية في تكامل المكونات الديمغرافية وتبعاً مخرجات العملية الديمغرافية مهمة على صعيد وضع الخطط والبرامج؛

(ب) ضرورة تعزيز القدرات الوطنية في مجال إجراء المسوح والإسقاطات السكانية عبر تأهيل العاملين والمدربين على إجراء المسوح والتعدادات، وتوفير أدوات المسح من استبيانات تتلاءم مع حجم وطبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

(ج) ضرورة توفير بيانات دقيقة وشاملة حول المتغيرات الازمة لقيام بالإسقاطات المتكاملة، وذلك بسبب تعدد حقول البيانات وتوزعها على عدد كبير من الاختصاصات، إضافة إلى تعدد الجهات التي تعتمد البيانات مثل الهيئات الحكومية، ومراكز الأبحاث العلمية، والخبراء المستقلين، إضافة إلى غياب تبادل المعلومات بين هذه الجهات على المستويين القومي والإقليمي؛

(د) ضرورة توضيح الرؤية الإنمائية لدى الدول العربية المعنية لضمان نجاح عملية تكامل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية؛

(ه) ضرورة ضمان الالتزام السياسي في بعض الدول العربية تجاه صياغة وتنفيذ ومتابعة سياسات إنمائية تضمن بعد التكامل والتساهم في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير التعليم للجميع ومحو الأمية في سياق التنمية المستدامة التي تضمن رفع مستوى نوعية الحياة وتنمية الموارد البشرية وحماية حقوق الإنسان؛

(و) ضرورة دراسة الشروط الازمة للاستفادة من الهبة الديمغرافية في ظل التراكمات المتسارعة في الواقع الاقتصادي العربي نتيجة نظام العولمة ومناخ الاقتصاد الحر والافتتاح والشخصنة؛

(ز) ضرورة منح الفئات المهمشة اهتماماً أكبر من خلال العمل على إدماج قضايا هذه الفئات مع القضايا السكانية في خطط التنمية؛

(ح) الحاجة إلى تحديد مؤشرات عملية لتطبيق النموذج المقترن على أرض الواقع ورصد المعوقات المحتملة التي يمكن أن تواجه هذا التطبيق والعمل على وضع خطة لمعالجتها؛

(ط) أهمية الشراكة الفاعلة والتعاون والتكامل المؤسسي والوظيفي، وتفعيل آليات التنسيق المستمر مع المؤسسات الرسمية وبشهه الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالقضايا السكانية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

الف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٢٩- عقد اجتماع فريق الخبراء لمناقشة إطار إقليمي يساعد على إدماج التحولات الديمغرافية في خطط وبرامج التنمية في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، يومي ٣ و ٤ نيسان /أبريل ٢٠٠٧.

باء- الافتتاح

٣٠- استهل الاجتماع بكلمات افتتاحية ألقاها المنظمون أكدت بمجملها على أهمية الترابط بين قضايا السكان والتنمية. فأشارت معالي السيدة سهير العلي، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، إلى أن أهداف التنمية لا يمكن اخترالها بإنجازات مادية من تراكم لرأس المال ونمو اقتصادي، بل أصبحت إنجازاتها تقاس بأهداف إنسانية تجعل من الإنسان محوراً للتنمية. وألقى السيد زهير الكايد، الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان في المملكة الأردنية الهاشمية، كلمة أكد فيها أن إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، وعلى كافة المستويات، يعني ضمنياً تكامل وتوافق وانساق الاستراتيجيات السكانية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات الوطنية التي تعتمدها القطاعات الأخرى في الدولة.

٣١ - وألقى السيد فرانسوا فرح، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، كلمة الإسكوا حيث أشار إلى أن الدول العربية اليوم، وهي بصدد اللووج إلى مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمغرافي، يجب أن تستعين بالخبراء في إجراء البحوث وإعداد الدراسات التي تضع الأطر العامة لإرشاد متذبذبي القرار في صياغة السياسات المناسبة لاستيعاب الفرص التي تتيحها الهبة الديمغرافية ومواجهة التحديات التي تفرضها، وذلك من خلال الالتزام بضرورة إدماج التغيرات الكمية والنوعية للسكان في عملية التنمية الاقتصادية والأجتماعية. وأكد السيد عبد العزيز محمد فرح، مستشار صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية في المملكة الأردنية الهاشمية، على ضرورة إدماج التحولات الديمغرافية في خطط وبرامج التنمية في الدول العربية وفق مقتضيات أجندـة التنمية الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها مضامـين وأهداف برنامج العمل الدولي لمؤتمر السكان والتنمية في القاهرة، والأهداف الإنـمـائية للألفـية، إذ أن مـسـأـلةـ الإـدـماـجـ هـذـهـ تـنـطـلـبـ بـذـلـ جـهـودـ حـكـومـيـةـ وـغـيرـ حـكـومـيـةـ عـلـىـ الأـصـعـدـةـ الـوطـنـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ وـالـدـولـيـةـ.

جيم - الحضور

٣٢ - شارك في أعمال الاجتماع، بالإضافة إلى خبراء من الإسكوا، والمجالس الوطنية للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثلاثة من ذوي الكفاءات العالمية في مجالات علم السكان والاقتصاد والاجتماع، بينهم مسؤولون وختصاصيون وأكاديميون. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بأسماء المشاركين.

المرفق

قائمة المشاركين (*)

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية العربية السورية

السيد عصام الشيخ أوجلي
مستشار رئيس هيئة تخطيط الدولة
هاتف: ٩٦٣-١١-٢٣٢١١٩٥
فاكس: ٩٦٣-١١-٢٣٢٦٠١٤
بريد إلكتروني: spciso@scs.net.org

فلسطين

السيد محمد غضبيه
مدير عام
وزارة التخطيط
هاتف: ٩٧٢-٥٩٩٤٩٩٨٥ / ٩٧٢٢٢٩٧٣٠١٠
٩٧٢٢٢٩٧٦٢٠٥
فاكس: ٩٧٢٢٢٩٧٣٠١٢
بريد إلكتروني: mghadia@yahoo.com

السيد محمود عطايا
مدير دائرة السياسات السكانية
وزارة التخطيط
هاتف: ٩٧٠-٢-٢٩٧٣٠١٠
فاكس: ٩٧٠-٢-٢٩٧٣٠١٢
بريد إلكتروني: mataya@mop.gov.ps

السيد عامر نور
قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتنمية البشرية
وزارة التخطيط
هاتف: ٩٧٠-٢-٢٩٧٣٠١٩
فاكس: ٩٧٠-٢-٢٩٧٣٠١٢
بريد إلكتروني: anour@mop.gov.ps

دولة الكويت

السيد محمد علي رمضان
باحث علمي
معهد الكويت للأبحاث العلمية
هاتف: ٩٦٥-٤٩٨٩٤٧٤
فاكس: ٩٦٥-٤٩٨٩٤٩٩
بريد إلكتروني: malramadhan@hotmail.com

المملكة الأردنية الهاشمية

معالى السيدة سهير العلي
وزيرة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٤٤٣٨١
فاكس: ٩٦٢-٦-٤٦٤٢٢٤٧

السيد مخلد عموري
رئيس قسم الاقتصاد المحلي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٤٤٦٦
فاكس: ٩٦٢-٦-٤٦٥٨٢٣١
بريد إلكتروني: mukhallad.o@mop.gov.jo

**السيدة هيام النشاشي
مدرسة**

جامعة بلقاء التطبيقية
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٦٦٦١٨٨
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: hyam44@hotmail.com

**السيد حسين شحاترة
مستشار مستقل**

هاتف: ٩٦٢-٦٥٥١٨٥٥١
فاكس: ٩٦٢-٦٥٥١٨٥٥١
بريد إلكتروني: hshakhatreh@wanadoo.jo

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيدة ميثاء الشامسي
مساعدة نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي
جامعة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٣٧٦٧٢٤٠
فاكس: ٩٧١-٣٧٦٧٥٨٢
بريد إلكتروني: malshamsi@uaeu.ac.ae

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعنى.

دولة الكويت (تابع)

السيد محمد فتوح أبو العطا
كبير مستشاري رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة
والإحصاء
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هاتف: ٢٠٢-٤٠٢٠٥٧٤
فاكس: ٢٠٢-٤٠٢٤٠٩٩
بريد إلكتروني: abulata@hotmail.com

السيدة إيمان خالد مشاري المطوع
مراقبة السكان والقوى العاملة
وزارة التخطيط
هاتف: ٩٦٥-٢٤٤٢٩٦٨
فاكس: ٩٦٥-٢٤١٢٨٢٣
بريد إلكتروني: khala eman@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيدة هدى محمد رشاد
أستاذة بحوث ومديرة
مركز البحوث الاجتماعية
الجامعة الأمريكية في القاهرة
هاتف: ٢٠٢-٧٩٧٦٩٤٢
فاكس: ٢٠٢-٧٩٥٧٢٩٨
بريد إلكتروني: hrashad@aucegypt.edu

السيد توفيق عسيران
رئيس جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٣١١٩٧١
فاكس: ٩٦١-١-٣٠٨٣٨٠
بريد إلكتروني: fpaleb@inco.com.lb

السيدة دنيا علام

أستاذة في الديمغرافيا
معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٩-٧٨٠٠٢٢
فاكس: ٩٦١-٤-٤٠٤٢٨٥
بريد إلكتروني: allam.home1@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

السيد أحمد بن حمود المحترش
مدير عام التحليل والتقارير
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات
وزارة الاقتصاد والتخطيط
هاتف: ٤٠١٤١٣٨
فاكس: ٤٠٥٩٤٩٣
بريد إلكتروني: mohteresh@cds.gov.sa

السيدة هبة نصار
أستاذة الاقتصاد ووكيلة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة
وأستاذة بحوث مشاركة
مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية
هاتف: ٢٠١-٢٢-١٨٣٨٧٦/٢٠٢-٥٧٣٢٩٣٣
فاكس: ٢٠٢-٧٩٥٧٢٩٨
بريد إلكتروني: hebanas@aucegypt.edu

السيد خالد الغريني

مدير وحدة قواعد البيانات
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
هاتف: ٢٠٢-٧٢٩٢٣٠٠
فاكس: ٢٠٢-٧٩٤١٢٢٢
بريد إلكتروني: kghareni@idsc.net.eg

السيدة زينات محمد طبالة

مديرة مركز دراسات التنمية البشرية
معهد التخطيط القومي
هاتف: ٢٠٢-٢٦٢٧٨٤٠
فاكس: ٢٠٢-٢٦٢١١٥١
بريد إلكتروني: ztobala@yahoo.com

السيد عبد السلام بن باقر إمام
مدير إدارة القوى البشرية
وزارة الاقتصاد والتخطيط
هاتف: ٤٠٤٩٢٧٩
فاكس: ٤٠٤٩٤٨٢
بريد إلكتروني: emam-baker@hotmail.com

السيد خالد بن أحمد بن صالح الزهراني
باحث إحصاء
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات
وزارة الاقتصاد والتخطيط
هاتف: ٤٠١٤١٣٨
فاكس: ٤٠٥٩٤٩٣
بريد إلكتروني: kazkma@hotmail.com

باء- الدول غير الأعضاء في الإسكوا

جمهورية السودان

السيد ابراهيم محمد ابراهيم
مدير الإدارة العامة للتعاون الخارجي
وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل
هاتف: ٢٤٩-٨٣-٧٧٣٨٧٨
خليوي: ٢٤٩-١٢٢-٦٢٦٣٧٨
فاكس: ٢٤٩-٨٣-٧٧٧٦٣٣
بريد إلكتروني: ibrahim_a_ibrahim@hotmail.com

جيم- المستشارون

السيد أيمن زهري
خبير في الدراسات السكانية
هاتف: ٢٠١٠-٢٧٩-٧١٧١
فاكس: ٢٠٢-٣٨٣-٤٦٧٠
بريد إلكتروني: azohry@zohry.com

DAL- المراقبون

السيدة توكيكو ساتو
مستشار في المجال التقني
المجلس الأعلى للسكان
المملكة الأردنية الهاشمية

هاء- الجهات المنظمة والمنظمات العربية المشاركة

السيدة سميرة خليل
مساعدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (لبنان)

فريق السكان والسياسات الاجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤١٢
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: khalil6@un.org

السيد فرانسو فرح

مدير شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: ffarah@un.org

السيدة علياء عرقجي
مساعدة

السيدة بتول شكورى
رئيسة فريق السكان والسياسات الاجتماعية

فريق السكان والسياسات الاجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٨٩
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: arakji@un.org

هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٢٤
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠

بريد إلكتروني: shakoori@un.org

المجلس الأعلى للسكان (الأردن)

السيدة أمل أبو رافع
مسؤولة مشاركة للشؤون الاجتماعية

السيد زهير عبد الكريم الكايد
أمين عام
هاتف: ٩٦٢-٧٧-٤٦٨٥٠٣/٩٦٢-٦-٥٥٢٣٥٧٤
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: zuhair@johud.org.jo

هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٢٦
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠

بريد إلكتروني: aburafeh@un.org

المجلس الأعلى للسكان (الأردن) (تابع)

السيد عبد العزيز محمد فرح
مستشار صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية
بريد إلكتروني: farah@cstamman.org.jo

السيد عبد الله الزعبي
مستشار جمع وتحليل البيانات السكانية
بريد إلكتروني: azoubi@cstamman.org.jo

السيدة هنرييتا أسود
المستشارة الإقليمية للإعلام والاتصال للدول العربية
أوروبا ووسط آسيا
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٤٩٠١٢
fax: ٩٦٢-٦-٥٥٤٩٠٨٣
بريد إلكتروني: aswad@unfpa.org

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

السيد خالد زهدي خواجة
رئيس خبراء
هاتف: ٩٦٢-٧٩٥٢٩٢١٩٣
fax: ٩٦٢-٦-٥٥٦٢١٦٩
بريد إلكتروني: khalidzuhdi@yahoo.com

السيد عبد الرحيم المعايطة
مدير دائرة السكان والتنمية
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٦٠٧٤١
fax: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: abdulrahim@johud.org.jo

السيد عبد المنعم عمر ملكاوي
مدير الإعلام السكاني
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٦٠٧٤١
fax: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: malkawi@johud.org.jo

الدكتور أحمد قطيطات
نائب الأمين العام
مدير وحدة الصحة الإنجابية
هاتف: ٩-٧٩٦٨٠٧٤٧٩
fax: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: aqatitat@johud.org.jo

السيدة عاطف محمد الحيد
إحصائية برامج سكانية
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٢١٨٤٦
fax: ٩٦٢-٦-٤٦٨٩٧٥
بريد إلكتروني: etafhdeed@yahoo.com